

حول العلاقات الاقتصادية العربية - الأمريكية*

دكتور الطاهر الجهيمي*

هناك مسائل وموضوعات كثيرة وهامة تقع في اطار العلاقات الاقتصادية العربية - الأمريكية ، ولكنى سأطرح بعض من هذه المسائل فقط ، وهو البعض الذى اعتقد انه ما من شك يشغل الراى العام الأمريكى والراى العام العربى خصوصا خلال فترة الخمس سنوات الاخيرة . وهذه المسائل هى :

- (١) موضوع اسعار البترول وتسعير البترول .
- (٢) دور الاموال العربية فى استقرار النظام النقدى العالمى .
- (٣) التمييز بين المصالح الاقتصادية العربية والمصالح الاقتصادية الأمريكية . والاستخدام الحقيقى والمحتمل للموارد الاقتصادية .

(ا)

تعود المستهلك الأمريكى على الاسعار المنخفضة نسبيا للطاقة بما فى ذلك اسعار مشتقات النفط . ولا داعى هنا للخوض فى الاسباب التاريخية المفسرة لهذه الظاهرة . ولكن يكفى القول بأن المستهلك المتوسط فى الولايات المتحدة صار يتوقع الا تزيد تكاليف احتياجاته من الطاقة على ٥ ٪ (خمسـة

* بحث قدم لمؤتمر الحوار العربى الأمريكى الاول الذى عقد بطرابلس فى الفترة ٩ - ١٣

أكتوبر ١٩٧٨ م .

** استاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد والتجارة-جامعة قارونس-بنغازى .

بالمائة) من دخله . في نفس الوقت لم ينتبه المستهلك الأمريكي الى التغير التدريجي الذي صار يطرأ في السنوات الاخيرة على العلاقات السائدة بين الدول النامية والدول الصناعية بما فيها الولايات المتحدة ، كما انه لم ينتبه الى التغير الذي طرأ على المراكز التفاوضية النسبية لهذه الدول . لهذا نجد أن المواطن الأمريكي قد صقق فعلا عندما علم بالزيادات الكبيرة التي طرأت على اسعار النفط خلال الربع الاخير من سنة ١٩٧٣م والربع الاول من سنة ١٩٧٤م . ومما ضاعف من وقع تلك الزيادات على مسامع الشعب الأمريكي الطريقة التي عالجتها بها وسائل الاعلام هذا الموضوع ، وكذلك الادراك العام باعتماد الولايات المتحدة المتزايد على النفط المستورد ، ولا سيما النفط العربي ، في سد احتياجاتها المتزايدة من الطاقة . ولا شك أن الكثيرين على دراية بتفاصيل الحملة الاعلامية المضادة للبلدان المصدرة للنفط وهي الحملة التي لا يزال صداها يتردد الى وقتنا هذا .

كانت الفكرة أن الاسعار الجديدة للنفط هي مصدر التضخم الذي تعاني منه الولايات المتحدة ، وهي أيضا مسئولة ، ولاسباب غير واضحة وربما متناقضة ، عن حالة الكساد والبطالة . ان سردا تاريخيا لتطورات الاقتصاد الأمريكي في أعقاب الحرب الفيتنامية سيشير الى أن معدل التضخم في الولايات المتحدة قد فات ١٠٪ في سنة ١٩٧١م ، مما اضطر الرئيس نيكسون في أغسطس من تلك السنة الى اعلان تحديد الاجور والاسعار ، وقطع الصلة بين الذهب والدولار . الا ان هذه الاجراءات لم تساعد كثيرا في التغلب على التضخم لان حكومة الولايات المتحدة استمرت في زيادة نفقاتها ، وزيادة الدين العام ، وزيادة العرض الاجمالي للنقد ، ثم ان الحالة النفسية العامة التي خلفتها ظروف التحكم في الاجور والاسعار مهدت للارتفاع الشديد في الاسعار الذي أعقب رفع القيود المذكورة .

هذه ظروف وتطورات كلها سبقت قرار الاوبك بزيادة أسعار النفط
بأكثر من عامين كاملين .

وعلى أى حال فإن حملة التخويف التى صاحبت زيادة أسعار النفط
قد مزجت كما هو متوقع بالسياسة . فالسيناتور هنرى جاكسون مثلا قال
فى سبتمبر ١٩٧٤م بأنه يعتقد « أن العالم الصناعى كله يجابه اليوم خطرا
حقيقيا وواضحا يتمثل فى تدمير اقتصادى مصدره الاحتكار النفطى العربى » .
أن التقييم الموضوعى لنتائج رفع أسعار النفط فيما يتعلق بهذه
النقطة يخالف محتوى ومضمون مثل هذا التصريح جملة وتفصيلا .
الاستاذ هابرلر (جامعة هارفارد) كتب يقول :

« الزيادة فى أسعار النفط لم تسبب التضخم ولا الكساد ، الا بالقول
الذى يتفق مع القول القديم : القشة التى قصمت ظهر البعير . . وفى
الحقيقة لم تكن هذه القشة هى الاثقل ، ولم تكن الاولى ولن تكن الاخيرة » .

بعد ذلك يشير هابرلر الى أن حجم الزيادة فى تلك الفترة لم يزد عما
يعادل ١٤٪ من حجم الدخل القومى الاجمالى للولايات المتحدة ، مما
يتطلب فقط أن يرتفع المعدل العام للأسعار بذات النسبة ، حتى تتمكن
الولايات المتحدة من دفع الزيادة فى تكلفة الواردات النفطية .

دكتور هلمت ميركلن - وهو خبير فى اقتصاديات الطاقة ، قام مع
أحد زملائه بدراسة لتأثير زيادة أسعار النفط على مستوى الأسعار فى
الولايات المتحدة واستخلص بأن الزيادة الصافية فى مستوى الأسعار العام
لا تتعدى ٢٤٪ ، وهو ما يتفق الى حد كبير مع نتائج بعض الدراسات
التي قامت بها الاوبك وبعض وكالات الحكومة الأمريكية نفسها .

والمهم أن نلاحظ فى هذا الصدد أن النسبة المذكورة لا يمكن أن تشكل

في حد ذاتها سببا للتضخم ، لان الزيادة الطارئة في مستوى الاسعار لا تغذى نفسها كما هو الحال في التضخم الناجم في زيادة أسعار السلع الصناعية .

حتى ملتون فريدمان يعتقد بأن التضخم « تصنعه الحكومات ، وهي التي تجد من المناسب أن تلوم أزمة النفط عن مشاكلها » .

بعضنا يعرف مدى الضرر الواقع على البلدان العربية من جراء التضخم السائد في الدول الصناعية . باختصار هذه الاضرار تنجم عن حقيقتين :

(١) استمرارية التضخم في أسعار السلع الصناعية .

(٢) ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي في البلدان العربية .

وكمثال على ذلك : الواردات الامريكية تمثل نحو ٤٪ من الدخل القومي الامريكي أما الواردات الليبية فتمثل نحو ٢٠٪ من الدخل القومي الليبي ، والنسبة في كثير من الاقطار العربية ليست احسن من هذا . فلو فرضنا ان أسعار الواردات قد زادت في فترة ما ينسب ٢٠٪ ، فان ذلك لا يزيد من معدل التضخم السائد في الولايات المتحدة خلال الفترة باكثر من ٠.٨٪ - أى اقل من واحد بالمائة - في حين ان الزيادة في مستوى الاسعار السائدة في ليبيا الناجمة عن الزيادة المفترضة في أسعار الواردات ستكون نحو ٤٪ - أى اكبر من معدل الزيادة في سعر تضخم الولايات المتحدة بنحو خمس مرات .

وحيث ان الهم هو القوة الشرائية لاياردات النفط وليس مستواها المطلق ، فان السعر الحالى والحقيقى لبرميل النفط لا يزيد عن ٦ دولارات

بأسعار ١٩٧٤م بالرغم من ان متوسط الاسعار المعلنة يبلغ نحو ١٣ دولارا .

السؤال اذن ، كيف يجب ان تتم عملية تسعير النفط ؟
هذا سؤال تحتاج الاجابة عليه الى وقت طويل ، ولكن السؤال مهم
لانه يتناول تسعير الموارد الطبيعية بصورة عامة ، ولا شك ان العالم جميعه
يجب ان يهتم بكل ما من شأنه ان يساعد في الاستخدام الامثل للموارد
الطبيعية .

في النظرية الاقتصادية التقليدية يتم التسعير حسب تكلفة الوحدة
الحدية ، الا اذا سادت ظروف غير ظروف المنافسة الكاملة . ولكن هناك
من نبه الى ان التسعير حسب التكلفة الحدية لا يصلح الا بالنسبة للموارد
المتجددة كما هو الحال في المنتجات الزراعية والصناعية ، اما في حالة
الموارد النافذة او النابضة كالنفط ، فان التسعير الحدى سينجم عنه
اسراف وتبذير في استخدام الموارد اللهم الا اذا دخلت في عملية التسعير
التكلفة الاجتماعية بما في ذلك مصالح الاجيال المقبلة .

هذا مبدأ عام قد لا يفيد كثيرا في حل المشكلة العملية وهى ايجاد سعر
عادل ومجزى لمادة النفط . فى سبيل ايجاد حل عملى هناك اقتراحات منها:

١ - احتساب تكاليف مصادر الطاقة البديلة للنفط كالطاقة النووية
والشمسية والفحم وخلافه على ان يتم الاحتساب على اساس تنمية
وتطوير وتسويق هذه البدائل على أسس تجارية .

٢ - ربط أسعار النفط بأسعار السلع الصناعية وبالذات تلك السلع
والخدمات المكونة لواردات الدول المصدرة للنفط ، على ان يتم الربط
حسب معدلات مرجحة .

مسألة التسعير فى الواقع تتوقف على المراكز التفاوضية النسبية للدول
المصدرة للنفط من جهة والدول المستوردة له من جهة أخرى .

على أنه يجب ملاحظة أن مرور الزمن ليس في صالح البلدان المصدرة لأن النفط كما أشرنا مورد نافع . ويجب ملاحظة أيضا أن الأسعار الحالية، ولو أنها تبدو مرتفعة بعض الشيء نسبة إلى ما كانت عليه قبل خمس سنوات، فإنها في الحقيقة أقل من المستوى الذي يجب أن تصل إليه ، ولفهم هذا اطرح فكرتين :

- (١) أن الأسعار الحالية لم تفلح كثيرا في الحد من الاستهلاك العالمي للنفط كما كان متوقع بالرغم من أن مظاهر التبذير في هذا الاستهلاك كثيرة .
 - (٢) أن التقديرات الموجودة لتكاليف تطوير مصادر بديلة تعتبر مرتفعة نسبة لتكاليف النفط مما أدى إلى التأخير في تطوير هذه المصادر .
- وكملاحظة ختامية في هذا الصدد ، فإن التسعير الرشيد للموارد الطبيعية سيكون بلا شك عاملا أساسيا في الاستخدام الرشيد لهذه الموارد، وبالتالي سيكون في صالح كافة الأجيال المقبلة .

(٢)

والنقطة الأساسية الثانية في العلاقات العربية الأمريكية تتمثل في مكانة الأموال والاستثمارات العربية وأثرها على استقرار النظام النقدي الدولي .

في البداية كان التخوف من الأموال العربية ذا مصدرين :

- ١ - أن تدفق الأموال إلى العرب سيؤدي إلى ظهور عجز كبير ومتواصل في موازين مدفوعات البلدان المستوردة - ومنها الدول الصناعية .
- ٢ - أن العرب سيستخدمون أموالهم لتحقيق أغراض سياسية مما ينتج عنه حالات من عدم الاستقرار وربما انهيار النظام النقدي الدولي .

وسوف لا اطليل عليكم في سرد ما حصل فعلا وكيف ان العرب اثبتوا فعلا قدرة على ادارة اموالهم بمسئولية ، وكيف انهم شاركوا فعليا وايجابيا في دعم استقرار النظام الدولي ، واستمرار العلاقات التعاونية بين بلدان العالم المختلفة . وانما يمكن الاكتفاء بالقول بان مصدرى التخوف من الاموال العربية المشار اليها لم يجدا ترجمة في الواقع لاسباب أهمها الاتي :

(١) الزيادة الهائلة في واردات البلدان المصدرة للنفط ، والتي وصلت خلال السنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٨م الى الرقم المذهل ٣٥٩ بليون دولار، معظمها واردات من الدول الصناعية الغربية والولايات المتحدة واليابان ، هذه الواردات بالطبع تمثل اضافات الى الجانب الايجابى من موازين مدفوعات هذه البلدان .

(٢) الزيادة الهائلة في المساعدات الاقتصادية التي تقدمت بها البلدان النفطية الى البلدان النامية . منظمة الاوبك قدمت في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦م مبلغ ٢٨ بليون دولار . الدول العربية المصدرة للنفط قدمت خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٦م مبلغ ٢٣ بليون دولار - ليبيا وحدها قدمت خلال نفس الفترة ١٣ بليون . الدول العربية مجتمعة قدمت نحو ٤٪ من مجموع دخلها القومى مقابل ثلث واحد في المائة للدول الصناعية بما فيها الولايات المتحدة .

(٣) والعامل الثالث الذى يجب ذكره هو ما يتعلق بضخامة وتوزيع الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة وغرب أوروبا . فالاستثمارات العربية في الولايات المتحدة تقدر اليوم بمقدار ٤٢ بليون دولار . والاقرض العربى المباشر للدول الصناعية - بما فيها الولايات المتحدة - وصل الى ١٢ بليون دولار ، أما الودائع العربية المقومة بالدولار فى أوروبا فتقدر بنحو ٤٥ بليون دولار . هذه الاستثمارات والقروض

تمثل تدفقا الى الولايات المتحدة وبالتالي فهي اضافات الى الجانب الايجابي من ميزان المدفوعات الامريكى ، مما يدعم الدولار ويساعد في خلق فرص العمل في داخل الولايات المتحدة .

اذا ما هي مصادر التخوف من الاموال العربية التى تقلق بعض الاوساط في الولايات المتحدة ؟

من الناحية الرسمية ، اعتقدان الولايات المتحدة ترحب بالاستثمارات العربية لسببين :

١ - ان تدفق رأس المال يعتبر في صالح ميزان المدفوعات .

٢ - كلما زادت الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة ، كلما نقصت قدرة العرب على الضغط السياسى والاقتصادى على الولايات المتحدة .

النقطة رقم (٢) قد تكون مفاجأة لبعض منكم ، لان العكس هو ما يفترضه البعض . لقد سمعت مضمون النقطة (٢) لأول مرة من جيمس ايكن عندما كان مسئولاً في وزارة الخارجية الامريكية - وهو الرجل الذى صار فيما بعد سفيراً للولايات المتحدة في السعودية - لقد شرح السفير ايكن الفكرة كالآتى :

كلما زادت استثمارات العرب في الولايات المتحدة ، كلما زادت حساسيتهم لامكانية مصادرة هذه الاموال ، وفي نفس الوقت زيادة هذه الاستثمارات تؤدي الى مشاركة العرب للحكومة الامريكية في الحرص على سلامة واستقرار الاقتصاد الامريكى ، لان سلامة الاستثمارات تتوقف على سلامة الاقتصاد الامريكى ككل بما في ذلك قيمة الدولار .

وبالرغم من تاريخ الولايات المتحدة الحافل في مجال الاستثمار عبر البحار وغزو الاسواق الاجنبية وبالرغم من ان الاستثمارات الامريكية فى

الخارج لا زالت حتى اليوم تفوق مرات كثيرة الاستثمارات الاجنبية فى الولايات المتحدة ، فان الكثير من الامريكيين بدأ فى الاونة الاخيرة يشر بعض الاسئلة المتعلقة بحماية الصناعات الامريكية من هجمة الاستثمارات الاجنبية ولا سيما العربية منها - بل ان هذا الموضوع كان موضوعا أساسيا تناوله تقرير خاص عنوانه « كيف ندفع ثمن البترول » أعدته نخبة من خبراء الاقتصاد والقانون لحساب صندوق القرن العشرين الامريكى والذي صدر فى اعقاب زيادة اسعار النفط .

يقول التقرير ما مؤداه ان القوانين القائمة تحمى بما فيه الكفاية الصناعات الحساسة مثل الاعلام والمنافع العامة وتلك الصناعات المرتبطة بالدفاع ، ولكن التقرير يضيف بأنه لا مانع من استمرارية مراقبة الموقف والترصد الشعبى ضد أى محاولة لتوغل سافر يمكن ان تقوم به المصالح العربية . وحتى يومنا هذا نجد أنه حتى الصفقات الصغيرة الخاصة مثل ان يقوم عربى بشراء منزل فى مدينة أو ضاحية امريكية لا زال يشكل خبرا مهما تناوله الصحافة والاذاعة بالخبر والتعليق السافر والمستتر .

بقليل من التفكير نجد ان مثل هذه المواقف محيرة بعض الشيء .

فمن ناحية هناك ضغط على البلدان العربية لتصدير كميات من النفط تفوق طاقتها الاستيعابية ومن ناحية اخرى تعرقل امامهم وسائل الاستثمار . لا يمكن حل هذه الوضعية الا اذا رضى العرب بتخفيض اسعار النفط تخفيضا كبيرا ، ولكن العرب لن يرضوا أبدا بذلك لاسباب اقتصادية بحتة سبق ذكر البعض منها .

ما هو البديل ؟ هناك فى الواقع بديلان :

(١) ان تبقى اسعار النفط ثابتة اسميا ويستمر التصدير على ما هو

عليه في حين يستمر التضخم في الدول الصناعية وبالتالي تنجح في خفض السعر الحقيقي للنفط بطريقة غير مباشرة .

(٢) أو أن تسعى البلدان العربية لتنمية طاقاتها الاستيعابية ربما عن طريق اتباع أسلوب التنمية الاقليمية أى التنمية المتكاملة لاقاليم عربية مختلفة . هذا طريق صحيح ولكنه طريق يستغرق الوقت في حين أن التضخم ونضوب الموارد لا يسمح باستمرارية فرضية ثبات أو زيادة التصدير .

(٣)

في الوقت الذي بدت فيه هناك أموال طائلة قد تغيرت ملكيتها خلال السنوات الخمس الاخيرة فإن الحقيقة التي لا تسرنا اطلاقا هي ان السيطرة على هذه الاموال لم تنتقل مع الملكية وانما بقت على ما هي عليه . بل ان الاموال العربية صارت بالتدريج رهينة في أيدي الحكومات الاجنبية هل تتصورون مثلا ان بلادا كبريطانيا يمكن ان تسمح لبلد عربي مهم بأن تنقل كامل ودائعها واموالها في بريطانيا الى بلد أو بلدان اخرى - دفعة واحدة وفي وقت قصير حتى اذا اقتضت المصلحة الاقتصادية للبلد العربي المهم ذلك ؟ ان ذلك سيؤثر في عملة بريطانيا وسيؤثر في سوقها المالية ؟ وهو أمر لن تسمح به الحكومة البريطانية .

وبالقياس فان الاموال العربية المستقرة في الخارج هي امانة ما دامت تلتزم بمصالح الدولة المضيفة ولكنها لن تكون امانة اذا رجحت المصلحة القومية على تلك المصلحة . وفي عالم الاستثمار كثيرا ما تتعارض المصلحتين . ولعل في خسارة العرب لمئات الملايين من الدولارات نتيجة تخفيض بعض العملات الغربية - بما فيها الدولار - واستمرارية التضخم للدليل على ان العرب لم يمارسوا بعد الخيارات والبدائل المتاحة لهم والتي تتعارض مع

مصالح الدول الصناعية ربما لاعتبارات تخرج عن نطاق بحثنا هذا . وبالرغم من امكانية اختلاف الرؤيا والتقدير فيما يشكل المصالح القومية ، يمكن القول بأن التعاون الاقتصادي بين العرب والولايات المتحدة مجاله واسع وامكانيته كبيرة ، واعتقد بأن مصلحة الطرفين تجعل توكيد هذا التعاون وتطويره امرا في غاية الاهمية ليس فقط للشعبين العربى والامريكى وانما ايضا لمصلحة العالم الثالث واستقرار وفعالية النظم الدولية . فمن مجالات التعاون ضمان تدفق الموارد والتكنولوجيا ، ومساهمة الولايات المتحدة في دعم التنمية العربية ، وتعاون الطرفين في المساعدة على حل مشاكل العالم الثالث الاقتصادية ، وتعاونهما ايضا في دعم ودفع المؤسسات الدولية لتوفير العلاقات العادلة ، والقيام بدور أكثر فعالية في وضع دعائم النظام الاقتصادى الجديد .